

طعونات في نهج البلاغة – الأول

الشيخ أحمد سلمان

ذكر مجموعة من النقاد مجموعة من الأمور اعتبروها مطاعن في نهج البلاغة ، وجعلوها عللاً تمنع من قبول هذا الكتاب ، وصيروها قرانن دالة على عدم صدور فقرات كتاب (نهج البلاغة) عن أمير المؤمنين عليه السلام .

الشبهة الأولى : سب الصحابة :

ارتكز الذهبي على هذه الشبهة للطعن في كتاب (نهج البلاغة) ، فقال في ميزان الاعتدال : ومن طالع كتابه (نهج البلاغة) جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي عليه السلام ، ففيه السب الصراح والحط على السيدين : أبي بكر، وعمر [١] . ووافقه على هذا محب الدين الخطيب في تعليقه على (المنتقى من منهاج السنة) : وهذان الأخوان تطوعا للزيادة على خطب أمير المؤمنين سيدنا علي كرم الله وجهه بكل ما هو طارئ عليها وغريب منها، ومن التعريض بإخوانه الصحابة، وهو بريء عند الله عزوجل من كل ذلك ، وسيبرأ إليه من مقترفي هذا الإثم [٢].

والجواب على هذا :

اولاً: بحثت في كل نهج البلاغة فلم أجد فيه أي (سب صراح) كما ادعى الذهبي ، وهذا ليس بمستغرب ؛ إذ أنه كما أثبتنا سابقاً لم يقرأ (نهج البلاغة) ، ولم يطلع عليه ، ولهذا لم يأت بشاهد واحد على هذا (السب الصراح) المدعى ، ولو اشتمل الكتاب على سب صراح كما ادعى لاستشهد به عنده ذكره لهذا الكلام .

ثانياً : لو سلمنا بوجود هذا السب الصراح ؛ فإنه لا ملازمة بينه وبين الحكم على الكتاب كله بالوضع ، فغاية ما يدل وجود السب الصراح – على مباني القوم طبعاً – هو الحكم على خصوص هذا المورد بالوضع ، وليس على كل الكتاب ، ووجود حديث موضوع لا يعني وضع كل الكتاب أو جلّه .

ثالثاً : لو سلمنا جدلاً بوجود السب والشتم في الكتاب ، فإن ذلك لا يدل حتى على أن هذا السب مكذوب ، والدليل على ذلك وجود أحاديث كثيرة فيها سب وشتم بين الصحابة في أصح كتب المسلمين :

من ذلك كلام الإمام علي عليه السلام في الشيخين : فقد روى مسلم في صحيحه حديثاً قال فيه عمر بن الخطاب لعلي والعباس : جنتما تطلب ميراثك من ابن أخيك ، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها ، فقال أبو بكر: قال رسول الله صلى الله عليه وآله ((ما نُورثَ، ما تركنا صدقة))، فرأيتما كاذباً آثماً غادراً خائناً ، والله يعلم أنه لصادق بار راشد تابع للحق ، ثم توفي أبو بكر وأنا ولي رسول الله صلى الله عليه وآله وولي أبي بكر، فرأيتما كاذباً آثماً غادراً خائناً ، والله يعلم أنني لصادق بار راشد تابع للحق [٣] .

وأضاف ابن حبان قوله : ثم أقبل على علي والعباس ، قال : وأنتما تزعمان أنه كان فيها ظالماً فاجراً ، والله يعلم صادق بار تابع للحق ، ثم وليتها بعد أبي بكر سنتين من إمارتي ، فعملتُ فيها ما عمل فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وأبو بكر، وأنتما تزعمان أنني فيها ظالم فاجر، والله يعلم أنني فيها صادق بار تابع للحق [٤] .

وقد حاول البعض تأويل هذه الرواية بحملها على المزح والهزل ، وليس على حقيقتها لكن يكفينا في رد هذا التأويل البارد أن البخاري حذف هذه الألفاظ ، وأسقطها من الرواية [5] ، وعلّق ابن حجر بقوله : في رواية عقيل عن ابن شهاب في الفرائض : اقض بيني وبين هذا الظالم ، استبأ ، وفي رواية جويرية : وبين هذا الكاذب الأثم الغادر الخائن ، ولم أر في شيء من الطرق أنه صدر من علي في حق العباس شيء بخلاف ما يفهم قوله في رواية عقيل : ((استبأ)) ، واستنوب المازري صنيع من حذف هذه الألفاظ من هذا الحديث [6] .

ومن ذلك أيضاً سب عمر لأبي هريرة : فقد روى الحاكم في المستدرک بسنده : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لي عمر : يا عدو الله وعدو الإسلام ، خنت مال الله ؟ قال : قلت : لست عدو الله ولا عدو الإسلام ، ولكني عدو من عاداهما ، ولم أذن مال الله ، ولكنها أثمان إبلي ، وسهام اجتمعت . قال : فأعادها عليّ ، وأعدت عليه هذا الكلام . قال : فغَرَمَنِي اثني عشر ألفاً . قال : فقامت في صلاة الغداة فقلت : اللهم اغفر لأمير المؤمنين . فلما كان بعد ذلك أردني على العمل ، فأبيت عليه ، فقال : ولم قد سألت يوسف العمل وكان خيراً منك ؟ فقلت : إن يوسف نبي ابن نبي ، وأنا ابن أميمة ، وأنا أخاف ثلاثاً واثنين .

قال : أو لا تقول : خمساً ؟ قلت : لا ، قال : فما هن ؟ قلت : أخاف أن أقول بغير علم ، وأن أفتي بغير علم ، وأن يضرب ظهري ، وأن يُشتم عرضي ، وأن يؤخذ مالي بالضرب [7] .

فلماذا لم يحكم الذهبي على هذه الكتب بالوضع ؟

ولماذا لم يحكم على خصوص هذه الروايات بالوضع والكذب ؟

بل العكس وجدناه ، فإنه صحّح رواية سب عمر لأبي هريرة ، وحكم عليها بأنها على شرط الشيخين !

الرابع : الموجود في كتاب (نهج البلاغة) هو نقد لبعض سلوكيات الصحابة التي لم يرتضها أمير المؤمنين عليه السلام ، وهذا ليس شتماً أو سباً لكل الصحابة كما حاول الذهبي تصوير الأمر ، ولم يقل أحد : ((إن نقد الصحابة ليس بجائز ، وأنهم فوق النقد)) ، بل وجدنا أن كبار علماء المخالفين يشهدون بصدور بعض الموبقات من الصحابة .

قال سعد الدين التفتازاني : إن ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التواريخ والمذكور على ألسنة الثقات يدل بظاهره على أن بعضهم قد حاد عن طريق الحق ، وبلغ حد الظلم ، والفسق ، وكان الباعث له الحقد ، والعناد ، والحسد ، واللداد ، وطلب الملك والرياسة ، والميل إلى اللذات والمشهورات [8] .

وقال ابن عثيمين : ولا شك أنه حصل من بعضهم سرقة وشرب خمر وقذف وزنى بإحصان وزنى بغير إحصان ، لكن هذه الأشياء تكون مغمورة في جنب فضائل القوم ومحاسنهم ، وبعضها أقيم فيه الحدود ، فيكون كفارة [9] .

فهل نقل هؤلاء نقوداً لجملة من الصحابة ونسبة الموبقات لهم لا يدل على كذب كتبهم ، ونقل السيّد الرضي قدس سره ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام يدل على كذب نهج البلاغة ؟!

الخامس : العجيب أن الذهبي تمسك بما ظنّه سباً للصحابة وأغض جفنيه عن النصوص المادحة لصحابه رسول الله صلى الله عليه وآله والوارد في كتاب (نهج البلاغة) ، مثل قول أمير المؤمنين عليه السلام : قد رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه وآله ، فما أرى أحداً يشبههم ، لقد كانوا يصبحون شعناً غبراً ، وقد باتوا سجداً وقياماً ، يراوحون بين جباههم وخدودهم ، ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم ، كأن بين أعينهم ركب المعزى من طول سجودهم ، إذا ذكر الله هملت أعينهم حتى تبيل جيوبهم ، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف خوفاً من العقاب ورجاء الثواب [10] .

نختم بتصريح مهم جداً للمعلمي اليماني الذي قال في كتابه التنكيل : وقد عذر أهل السنة بعض من قاتل علي بن أبي طالب رضوان الله عليه وجاهر بسبّه ولعنه ، فإن كان الحميدي مخطئاً فهو أولى وأجدر بأن يعذر ويؤجر [١١]!

فإن كنتم قد عذرت من سب عليا عليه السلام ولعنه وحاربه ، فكيف لا تعذرون الشريف الرضي قدس سره وهو مجرد ناقل لقضايا تاريخية قد ثبتت بالدليل والبرهان ؟

فهذه الأجوبة الخمسة كافية لدحض هذه الشبهة ورد هذا الافتراء عن كتاب (نهج البلاغة) .

الشبهة الثانية : سبك العبارات :

من جملة الأمور التي ذكروها للطعن في كتاب (نهج البلاغة) هي وجود عبارات ركيكة في بعض مضامين الكتاب كما نصّ الذهبي على ذلك وانفرد به ، فقال : وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة وينقّس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل [١٢] .

والجواب على هذا :

أولاً : ادّعى الذهبي وجود عبارات ركيكة في كتاب (نهج البلاغة) تدل على أنها ليست من سبك الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام المعروف بالفصاحة والبلاغة والاحاطة بأساليب العرب ، وكالعادة لم يأت الذهبي بشاهد أو دليل أو قرينة على ما ذكره سوى إلقاء الكلام على عواهنه ، دون إثبات لصدق ما يدّعيه ، وهذه عادة من لا يكون عنده حجة يثبت بها دعاواه الباطلة .

ثانياً : شهادة الذهبي لا يمكن قبولها ؛ لما ذكره هو بنفسه من أن (من له علم بنفس القرشيين يجزم بأن هذا الكتاب الكتاب موضوع مجعول) ، إذ أن الرجل قد نصّ في ترجمته للشريف الرضي قدس سره أنه فارس في ميدان الأدب والشعر [١٣] ، وقد قدّمنا شهادة فطاحل المترجمين على نبوغ الرجل في هذا الفن ، في المقابل نجد أن الذهبي لا سابقة له في علوم الأدب والبلاغة، بل هو ليس بعربي أصلاً ، وإنما هو تركماني ، في حين أن الرضي عربي قرشي هاشمي علوي ، فكيف تقبل شهادة هذا في هذا ؟

ثالثاً : شهادة الذهبي معارضة بشهادة مجموعة من أهل الاختصاص المشهود لهم بأنهم من أهل المعرفة باللغة والأدب والبلاغة :

- قال ابن أبي الحديد المعتزلي [١٤] في شرحه : ويكفي هذا الكتاب الذي نحن شارحوه دلالة على أنه لا يجارى في الفصاحة ، ولا يبارى في البلاغة ، وحسبك أنه لم يدوّن من لأحد فصحاء الصحابة العُشْر، ولا نصف العُشْر مما دون له .

وكفالك في هذا الباب ما يقوله أبو عثمان الجاحظ في مدحه في كتاب (البيان والتبيين) وفي غيره من كتبه [١٥] .

- الشيخ محمود شكري الألوسي [١٦] فإنه قال : هذا كتاب (نهج البلاغة) قد أستودع من خطب الإمام علي بن أبي طالب سلام الله عليه ما هو قيس من نور الكلام الإلهي، وشمس تضيء بفصاحة المنطق النبوي [١٧] .

- الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد [١٨] فإنه قال : هو ما اختاره الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن الحسين الموسوي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي رضي الله عنه ، وهو الكتاب الذي ضمّ بين دفتيه عيون البلاغة وفنونها ، وتهيأت به للنظر فيه أسباب الفصاحة ، ودنا منه قطافها ، إذ كان من كلام أفصح الخلق بعد الرسول صلى الله عليه وآله

منطقاً ، وأشدّهم اقتداراً ، أبرعهم حجة ، وأملكهم للغة ، يديرها كيف شاء الحكيم الذي تصدر الحكمة عن بيانه ، والخطيب الذي يملأ القلب سحر بيانه ، والعالم الذي تهيأ له من خلاط الرسول ، وكتابة الوحي ، والكفاح عن الدين بسيفه ولسانه منذ حدثته ما لم يتهيأ لأحد سواه [١٩] .

هذا غيض من فيض ، ولو أردنا استقصاء كلمات أهل الاختصاص في نهج البلاغة لطلال بنا المقام ، ولاحتجنا إلى كتاب خاص لسرد هذه الشهادات المهمة التي ضرب بها الذهبي عرض الجدار.

الشبهة الثالثة : مصادر النهج وأسانيده :

من أهم الإشكالات التي يتمسك بها الطاعنون في نهج البلاغة في هذا العصر هو خلو كتاب (نهج البلاغة) من الأسانيد ، وعدم وجود جملة من نصوص الكتاب في المصادر المتقدمة عليه .

وقد أسس لهذه الشبهة ابن تيمية الحراني في كتابه (منهاج السنة) بقوله : وهذا الخطب المنقولة في كتاب (نهج البلاغة) لو كانت كلها عن علي من كلامه لكانت موجودة قبل هذا المصنف ، منقولة عن علي بالأسانيد وبغيرها ، فإذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيراً منها بل أكثرها لا يُعرف قبل هذا ، عُلِمَ أن هذا كذب ، وإلا فليبيّن الناقل لها في أي كتاب ذكر ذلك ؟ ومن الذي نقله عن علي ؟ وما إسناده ؟ وإلا فالدعوى المجردة لا يعجز عنها أحد [٢٠] .

والجواب على هذا بأمور :

أولاً : أن الشريف الرضي قدس سره كان يصدد تصنيف كتاب أدبي ، وليس مصدراً من مصادر الحديث الشيعية ، أو مرجعاً للعقائد والفقه ، ولذلك فإنه اختصر الطرق ، واستغنى عن الأسانيد مراعاة لمقتضى الحال ، فمن أراد أن يتتّب من صحة المنقولات فعليه بالرجوع إلى المصادر الأصلية التي نقل منها الجامع ، وليس أن يعتمد رأساً على نهج البلاغة . وما فعله الرضي ليس بمبتدع أو تدليس كما يحاول البعض إلصاق هذه التهمة به ، بل هذا أمر متعارف عليه بين أهل العلم ، ولذلك إذا راجعت مثلاً كتب تراجم الصحابة ، أمثال كتاب (الإصابة في معرفة الصحابة) ، أو كتاب (الاستيعاب) ، أو غيرها من كتب التاريخ ، مثل كتاب (الكامل في التاريخ) لابن الأثير ، لا تجد ذكراً للأسانيد والرواية إلا قليلاً جداً ، بل عادة يكفي بذكر آخر راو فقط .

ثانياً : بمراجعة مقدمة كتاب (نهج البلاغة) نجد أن الشريف الرضي قدس سره قد اعترف فيها بأن الكلمات التي نسبها لأmir المؤمنين عليه السلام في كتابه قد نقلها عن مصادر الأصلية .

قال في المقدمة : وربما جاء في أثناء هذا الاختيار للفظ المراد والمعنى المكرر والعذر في ذلك أن روايات كلامه تختلف اختلافاً شديداً ، وربما اتفق الكلام المختار في رواية فنقل على وجهه ثم وجد بعد ذلك في رواية أخرى موضوعاً غير وضعه الأول ، إما بزيادة مختارة ، أو بلفظ أحسن عبارة ، فتقتضي الحال أن يعاد استظهاراً للاختيار ، وغيره على عقانل الكلام ، وربما بعد العهد أيضاً بما اختبر أولاً ، فأعيد بعضه سهواً ، أو نسياناً ، لا قصداً واعتماداً [٢١] .

فالرجل قد أفصح عن منهجه ، وأبان مقصده ، وأوضح أنه مجرد ناقل لكلمات أمير المؤمنين عليه السلام الفصيحة وعباراته المليحة ، وليس واضعاً أو ناحلاً كما يدعون .

ثالثاً : لو اطلع ابن تيمية أو غيره على كتاب (نهج البلاغة) لوجدوا أن الشريف الرضي قدس سره ذكر في موارد كثيرة من كلامه مصادره التي نقل منها هذه الخطب والرسائل ، ومنها :

منها : كتاب المقتضب للمبرد : قال السيد الرضي قدس سره : وقد رواه قوم لأمير المؤمنين عليه السلام ، وذكر المبرد في كتاب (المقتضب) في باب اللفظ الحروف ، وقد تكلمنا على هذه الاستعارة في كتابنا الموسوم بمجازات الآثار النبوية [٢٢] .
ومنها : كتاب تاريخ الطبري : قال السيد الرضي قدس سره : وروى ابن جرير الطبري في تاريخه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه ، وكان ممن خرج لقتال الحجاج مع ابن الأشعث أنه قال فيما كان يحض به الناس على الجهاد : إني سمعت علياً يوم لقينا أهل الشام... [٢٣] .

ومنها : كتاب البيان والتبيين : قال السيد الرضي قدس سره : أقول : هذه الخطبة ربما نسبها من لا علم له إلى معاوية ، وهي من كلام أمير المؤمنين عليه السلام الذي لا يشك فيه ، وأين الذهب من الرغام ، والعذب من الأجاج ؟ وقد دلّ على ذلك الدليل الخريت ، ونقده الناقد البصير: عمرو بن الجاحظ ، فإنه ذكر هذه الخطبة في كتاب (البيان والتبيين) ، وذكر من نسبها إلى معاوية ، ثم قال : هي بكلام علي عليه السلام أشبهه [٢٤] .

فهذه التصريحات تدل على أن الشريف الرضي قدس سره مجرد ناقل لكلمات أمير المؤمنين عليه السلام من الكتب السابقة وغيرها .

لكن يبقى هنا إشكال مهم : وهو خلو الكتب المتقدمة من النصوص المنقولة في كتاب (نهج البلاغة) ، وهو مفاد قول ابن تيمية : ((إذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيراً منه بل أكثرها لا يعرف قبل هذا)) ، فمن أين جاء الشريف الرضي قدس سره بهذه النصوص ؟

هنا لابد من الوقوف على مقدمتين :

الأولى : أن خطب أمير المؤمنين عليه السلام كانت موجودة ومتداولة بين أيدي الناس قبل أن يخلق الشريف الرضي قدس سره .

قال الجاحظ في البيان : هذه خطب رسول الله صلى الله عليه وآله مدونة محفوظة ومخلدة مشهورة ، وهذه خطب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي [٢٥] .

قال المسعودي في المروج : والذي حفظ الناس عنه من خطبه في سائر مقاماته ٤٠٠ خطبة ونيف ، وثمانون خطبة يوردها على البديهة ، وتداولها الناس ذلك عنه قولاً وعملاً [٢٦] .

وإذا استقرنا الكلمات والخطب المتداولة الآن دون المذكورة في كتاب (نهج البلاغة) وغيره نجد أن مجموعها لا يصل إلى نصف هذا العدد الذي ذكره المسعودي ، الذي توفي قبل أن يصنف نهج البلاغة ، بل قبل أن يولد الشريف الرضي قدس سره .

الثانية : أن كل من طعن في كتاب (نهج البلاغة) نصّ على وجود حق فيه ، وثبوت صدور جملة من كلماته عن أمير المؤمنين عليه السلام ، فالخلاف هو جزئي أي في بعض فقرات النهج لا كله .

بعد هذه المقدمتين نجيب عن إيراد ابن تيمية بالآتي :

أولاً : من أراد الوقوف على مصادر كتاب (نهج البلاغة) عليه الرجوع إلى الأصول المعتبرة ، كالكتب الأربعة عند الشيعة (الكافي ، التهذيب ، الاستبصار ، الفقيه) وغيره من كتب الصدوق والمفيد والشيخ الطوسي ، ولاختصار الطريق على

الباحث هناك كتب اهتمت بتخريج أحاديث النهج وذكر المصادر، مثل كتاب (مصادر نهج البلاغة وأسائده) للسيد عبد الزهراء الخطيب ، وكتاب (بهج الصباغة) للمحقق التستري .

ثانياً : في حال عدم وجود مصدر للخطب المذكورة في (نهج البلاغة) ، فإن هذا لا يوجب الطعن في جميع الكتاب ولا في المؤلف نفسه ، إذ أن هناك أموراً كثيرة منعت من وصول تراث أهل البيت عليهم السلام ، ومن قرأ التاريخ وتتبع حوادثه علم أن هناك حملة ممنهجة شنت على أهل البيت عليهم السلام لإخفاء تراثهم ، وللتعتيم على حديثهم ، وكانت هذه الجملة على مراحل :

١ - الإعراض عن أحاديث النبي وأهل البيت عليهم السلام : بمراجعة أهم كتب الحديث نجد عدة قرآن تدل على وجود إعراض متعمد من المحدثين والفقهاء عن كل ما يتعلق بأل محمد عليهم السلام .

منها : ما نقله الحاكم النيسابوري في المستدرک بسنده عن سعيد بن جبیر، قال : كنا مع ابن عباس بعرفة ، فقال لي : يا سعيد مالي لا أسمع الناس يلبون ؟

فقلت : يخافون من معاوية . قال : فخرج بن عباس من فسطاطه ، فقال : لبيك اللهم لبيك ، فإنهم قد تركوا السنّة من بغض علي رضي الله عنه [٢٧] .

وهذا الحديث نص من ابن عباس رضي الله عنه وشهادة منه على أن القوم قد أعرضوا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وهجروها بغضاً وكرهاً وعداوة لأمير المؤمنين عليه السلام ، فإن كان هذا حال الصحابة الذين تدعى فيهم العدالة والصلابة في الدين ، فكيف بالذين جاؤوا بعدهم ، وثبت نصبهم وعداوتهم لأهل البيت عليهم السلام !؟

٢ - المنع من التحديث عن النبي وأهل البيت عليهم السلام : فقد ثبت في كتب التاريخ والحديث والسير أن وفاة النبي صلى الله عليه وآله منع الحكام من التحديث بسنّته والرواية عنه ، وكان لهذا القرار عواقب وخيمة ، لاسيما طمس آثار النبي صلى الله عليه وآله، بل إقصاء لكل السنة النبوية التي تمثل المصدر الثاني من مصادر التشريع .

[١] . ميزان الاعتدال ٣ / ١٢٤ .

[٢] . حاشية المنتقى من منهاج السنة : ٢٢ .

[٣] . صحيح مسلم ٥ / ١٥٢ .

[٤] . صحيح ابن حبان ١٤ / ٥٧٧ .

[٥] . صحيح البخاري ٢ / ٩٥٢ ح ٣٠٩٤ .

[٦] . فتح الباري ٦ / ١٤٣ .

[٧] . المستدرک على الصحيحين ٢ / ٣٨٧ ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح بإسناد على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

[٨] . شرح المقاصد ٥ / ٣١٠ .

[٩] . شرح العقيدة الواسطية ٢ / ٢٩٢ .

[١٠] . نهج البلاغة ١ / ١٩٠ .

- [١١] . التنكيل ١ / ٢٩٧ .
- [١٢] . ميزان الاعتدال ١ / ١٩٠ .
- [١٣] . قال عنه في سير أعلام النبلاء ١٧ / ٢٨٦ : الشريف أبو الحسن ، محمد بن الطاهر أبي أحمد الحسين بن موسى ، الحسيني الموسوي البغدادي الشاعر، صاحب (الديوان) ، له نظم في الذروة حتى قيل : هو أشعر الطالبين .
- [١٤] . عرفه الذهبي في تاريخ الإسلام ٤٨ / ٢٠٢ : عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد عز الدين أبو حامد المدائني ، المعتزلي ، الفقيه الشاعر، الأديب أخو الموفق ، وُلد سنة ست وثمانين وخمسمائة ، روى بالإجازة عن : عبدالله بن أبي المجد الحربي ، وهو معدود في أعيان الشعراء كأخيه .
- [١٥] . شرح نهج البلاغة ١ / ٣٥ .
- [١٦] . وهو من كبار علماء السلفية في العراق ، ومن المتشددين في العقائد السلفية ، ألف كتاباً أسماه (بلوغ الأمان) ، انتصر فيه لأراء ابن تيمية في التوسل والاستغاثة والزيارة .
- [١٧] . بلوغ الأرب ٣ / ١٨٠ .
- [١٨] . من كبار علماء الأزهر المعروفين بتخصصهم في علوم اللغة، ولذلك نجد أن جملة من الكتب النحوية المتداولة في هذا العصر من تحقيقه، كقطر الندى، وشدور الذهب، ومغني اللبيب وغيرها .
- [١٩] . مقدمة نهج البلاغة : ٧ .
- [٢٠] . منهاج السنة ٨ / ٥٥ .
- [٢١] . نهج البلاغة ١ / ١٣ .
- [٢٢] . نفس المصدر ٤ / ١٠٧ .
- [٢٣] . نفس المصدر ٤ / ٨٨ .
- [٢٤] . نفس المصدر ١ / ٧٩ .
- [٢٥] . البيان والتبيين ١ / ٢٠١ .
- [٢٦] . مروج الذهب ٢ / ٤١٩ .
- [٢٧] . المستدرک علی الصحیحین ١ / ٤٦٤ .